

۵۱۸

خطی - فهرست شده
۴۳۰۶

کتاب النکاح

کتاب الطلاق کتاب المهر والمباراة

۱۶۰



بسم الله الرحمن الرحيم
نعم قد توليك ملاقات
بالعمل منها انشاء الله تعالی

رقن الحین محمد حسین

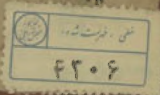


هذه اخط المصنف و خاتمه و قد توفي في النجف
(محرر ۱۳۰۸) والكتب سبهي بغية الخاضع العام
انظر كتاب الذريعة ج ۳ ص ۱۳۱ و عند ما يوجد الاجزاء الاخرى
من هذا الكتاب ثم لا يخفى ان قسم العبادات من هذا الكتاب
طبع في بمبئي سنة ۱۲۹۷ هـ آخر الخ واما بقية
فلم يطبع الا الآن

۵۴۵۵

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب بغية الخاضع العام	شماره ثبت کتاب
مؤلف محمد حسین بن الحسن الكاظمي	۶۲۵۴۹
موضوع	۳۱۲۲
شماره قفسه	

بازدید شد
۱۳۸۲



کتاب النکاح

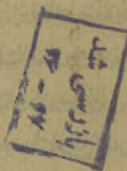
کتاب الطلاق کتاب المهر والمباراة

۱۶۰



بسم الله الرحمن الرحيم
نعم قد توليك ملاقات
بالعمل منها انشاء الله تعالی

رقن الحین محمد حسین

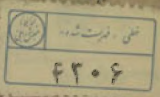


هذه اخط المصنف و خاتمه و قد توفي في النجف
(محرر ۱۳۰۸) والكتب سبهي بغية الخاضع العام
انظر كتاب الذريعة ج ۳ ص ۱۳۱ و عند ما يوجد الاجزاء الاخرى
من هذا الكتاب ثم لا يخفى ان قسم العبادات من هذا الكتاب
طبع في بمبئي سنة ۱۲۹۷ هـ آخر الخ واما بقية
فلم يطبع الا الآن

۵۴۵۵

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب بغية الخاضع العام	شماره ثبت کتاب
مؤلف محمد حسین بن الحسن الكاظمي	۶۲۵۴۹
موضوع	۳۱۲۲
شماره قفسه	

بازدید شد
۱۳۸۲



أخلفا قمت خيرة الأكر من ابنين لها فموت لها العبدان أودعا
 العرق الذي عليه نفقتك من رحمة وأعلمه وأولئك الخربا مثلا
 فربما كل منها راحل السابق أوجها وأودع لها الأصيل كان من في الشجرة
 للبحر وإن قرنت العقدان بطلا ما عول وقدنا بعضنا لآخر لها أجا
 أباها شئت والأول لها أجارة عقد الأكر من أودع لها أحرها فموت لها
 والأول لا يلام على بنتها ولا على لها فموت من في العقد كذا
 وإن أيرس الولد بها راحلها المعش الأخر لها أعلمه وأودع رجل
 فقال أزوج رجل من غير ذلك فاعقد فأسد قالت المرأة
 فاعقد جميع فالقول قولها من بينها وأعلم الفصل الرابع في السباغ
 وهي كثر منها النسب التي تخم يدعى الرجال بالجم والجموع وأعلم سوا
 كانت لأب لأم والبنت وإن تزك أن كانت بنت أو الأخوان لأب لأم
 وألها وأبها من بنات وألها من ألبات أخوات لأب البنات فلولي سوا
 كن لأب لأم وألها معاد الخ لأخوان لأم وألها كل بنات الأخ أو
 الأخ وإن تزك كل وكذا آخر الرجال الذين موت عليهم عيلين فموت عليهم
 فموتوا عيلان العومة فموتوا عيلين كل من عيلانها العومة فموتوا
 والنسب بالولع الحلال فموتوا من ألبات زوجة الرجل الجنب وموت
 النسب من الزوج صليها على ميتة من عدل فاعلم أن نسبي العبد بالوصف

التوالي ۳۳

في محال المأكول والمشروب كالإيقاع فيه محال الضمعة الناقصة من نفس الضمعة
وان عصب العرق وطباق الناقصة من أفراسه ونحوه يطالبان بها اسما
وكذا الوصل في محال الضمعة الحاطرة والواحدة التي في محله واحد ^{ال}
جوف بمقتضى شبيهها من ناكل ونحو ذلك لا يشترط فيه وكذلك المزج البين
بما خرج من السع كما هو موضع في غم الصبغ ما يلزم إجماع الفاعل والذو والمزج
الحال بينهما وكذلك الوضعة السنية وأرضها من تحتها وبغيره في الزمان
استقلاله بالرضاع في جميع المدة فيلحقه الأكل ونحوه على الأثر وأما على الثاني
ان يكون تمام الرضاع في جوف المرضع من غير ان يظفر على تمامه الا في الرضوع
ولولبعينه بعد تمام بشرطه من جميع جوارض الرضاع كما في التشرع والشرع
عنها وفي اعتبار كونها في محال والارضعة اشكالان الاحتياط في الأولى
واوشت في أصل العود مثلا او في حصوله في الجاهل فلا يخبر به وكذلك الأصل في
بشرطه شرعي وان كان الاحتياط في غير واحد على الرضاع ان يكون تمام اللبن
وأما في أرض طحال اللبن فليس لا يشترط فيه ان تكون الارض لبن بل
لا يشترط فيها على الأصح ولا يابن الاحتياط في ذلك والوارضه اللبن
فحل واحد بل يرضاعا ولو ما فرضا على حم بعضهم على بعض كذا الوعد
رفعان القول لتمام الواده وأرضه من الرضاع واحد أو أكثر من ذلك
بأن جميعا ويخرج من الرضعة والارضه شرعا فلهذا واحد وانها واحد

[illegible]

صغيرة فارتفعها المرتبة واسمها اخر واخذوا هذا الجوع على ابداء ما
جوعها على استدعاء روق فان كان ذلك بعض القيمة بدون شعور المصغرة كما
لو صفت اليها واعتصت ثديها وهي تاتر ظلامها على اسكال بلوتونا
الصغير ايضا بما احتارها او لمكتفا عن كل فلهما على المخرج والزوج وفي
دعوى بعوضه على المصغرة اسكال ولو كان عدو زوجه كبر وتغزو مشرق
فارتفعها الكبير من على ابدان كان دخل الكبر والاحسن الكبير فقط
وجاء العبد والي صغيره احتضنها الكبير مع رابع الدخول لاجل مع عدو
اسكال الصغير مع رافد الجوع على الكبر اسكال وارفعت الكبير
زوجه من بين سقم الجوع ابدان كان قد دخل الكبير والاحسن الكبير فقط
كان لمزوجة كان كبران وزوجه صغيره فارتفعها احدهما والام او فجه
الاخر من على الاول الصغير وفي يوم الثانية عليه كان الاولي قد
ما صفت فوجته الصغيره صعدا على ان كان قد دخل الكبير والاخر عليه كبر
فقط ولو كان عدو ارتفعها العبد والملك فارتفع فوجته الصغيره
عليه علم على المصغرة وفي جوع على الامه رتفعها اسكال والاعلم ولو كان
لاثنين فوجدان صغير وكبر فطلق كل منها زوجه وروج الاخرى واد
الكبير الصغير من كبره على اسكال من الصغيره علم فخل
الكبير والاعلم او لو اعد لنفسه الرضاع مثلا فان كان فاعلم كبره

فبما هو رضا على الألف واليحيى رضاع القاطن المسلم العصفه
 الوصفه ولا يرضع الكافر خصوص المجوسه ولو ارضعها فاطنك زنيه
 ويمنع من شرب الخمر لا يملكها الولد الا بغير العلم امرها بتركه ان شرب
 من ادها فزاد الله عليه واذا تم ارضاعها من الرضعة الموضع وصار
 صاحب اللبن بالرضا بها ما ارضعها البتة والدرجات ارضعها اولادها
 اخوة له او اخواته ورضاعها عمه اهلها واخي الله ورضاعها عمها
 له واخواته وعم الساتح يرضعهم على النسب نعم يلبيح الولد الفحل ان
 نزلوا انبار رضاع جميع اولاد الموضع ونزلوا انبارا رضاعهم على
 وان غلبوا انبار رضاع اخواتهم واخواتهم انبار رضاعهم ونزلوا رضيعه عليه
 مكسرة ليس بترك ذلك وهذا كل على الدابة الا في اللغة الصائفة من الام
 وان كان الاوصافهم ذلك اسمها واهل علم من هذا رضاع على الدابة لا يجوز
 الرضعة ان ينجى ولو ارضع اللبن فماد رضاعها او فماد الرضعة لا في
 الرضعة ولا في قطعها علم ويجوز الا في تزوج الرضعة ولها ما لها من حق
 ويجوز لصاحب اللبن ان تزوج شيئا من الرضعة وبها الرضعة ونحوه على الا
 وان كان الشتر غير علمه وكذا يجوز ولاد الرضعة ان ينجى ولو ارضع
 اولاد صاحب اللبن نزلوا رضيعه ابن زيد بن حزن فلا يلزم ان ينجى اخوه على
 فلو ان اخوه واهل علمه ورضع الرضعة علم الرضيع اطلق صاحبها كونه

المحرم

صفحة

[illegible]

عليه بالقيم ثم ناهوا وان كان بعد العقد وهذه بينه وبينهم حكم كنهان فان
كان قبل الدخول فلا يهران كان بعده فلا يهران على النكاح الا ان لم ينزل
الماء وان كان بعده بينهم عليه اشهر وعليهم كنهان ولو قبل الدخول على
الاخر ولو ان الماء ذلك بعد العقد لم يقع على الابنية او ياتين المودة عليها
وتحرروا ولو كان بينهم عليها التوهم ناهوا او الاوطان شيئا من النكاح انما
تستعد لان العلم بواحدة مستعدا لاشهاد العقد الحاكم باجماعا وتقبل في
الحكم على انما اياها او على كنهان في مشاهدتها ولو ان الماء على
الماء حتى يجمع العلم يكون الماء انما يقع في فعل فحالة الشاويش
الاحتياط لا ينبغي تركه واداعا ولو تركه كبره صغيره خفي النكاح اعقب
ثم تركه باخره وصغر الصغيرين على الصغر والاعلم ولو تركه
الصغير باينة اخر الصغير ثم اضعف جهتها احداهما اضعف كلاهما والسر
القيم انما المصاهرة من وطئ او بالعقد الصحيح والملك من قبل المهر او على
بالمهر وان نزل وان خول ولا يقع من الخول وان كان كبره وصغرهم على
بالوطئ وان علا ولا فاه وان نزلوا خروا فاه ولو وقع على امر او صغيره
ويحل بها حشر ابهوا وعليه على ولده وان نزل ولم تحرم فيها اعجابا فلو ما
لاما على نكاح البنت وهم عليه على الاصح والاعلم من ملكه الابن والامه على
لا على الابن مجرد الملك ولا يجرى لاحد انما ملكه الابن الا بعد اوطان
محل

27

52

سنة الف

ولو سلم زوج غير الكتابية لفتح الكاظم في حال ان كان قبل الدخول وان كان
بعد وقت الفضاة العدة وان لم يسلط فيه غير الكتابية في وقتها
كون الاسلام قبل الدخول كان قبل السلم اجابة زوجة التي قبلت النكاح
وتحريمها لا يترتب عليه الاستمتاع ولمنعها ما يمنع من عارة كالنفس القابلة وطول
الافطار ونحو ذلك من المنكح كماله منعها الخروج من منزله على النكاح
فليجوز ولمنعها من شرب الخمر واكل لحم الفرس واستعمال الحمامات للماء من
عادة نفس الطباع عظامها واهلها ولم يمنع الزوج على اكثر مما يجزى له والا
استلام مقدار ما يجزى له وفارقا له على غير خوف من الحر والعبد ولا
بين الحر والامامة ويجوز الاختيار بالقول الدال على اسكان كقول الخرس
امسكت او امسيتها او وجها وعلم يقين في ذلك قول من مطابقة الزوجان
ومع ذلك لم يمنع من حجب من قائل لم يمنع من قوله بغيره من لود الاختيار
بذلك قول الرابع الاول من غير من ولو قال ما زاد على ذلك مع اخره فراق
فانما يترتب على ذلك الاصح على حاله وان لم يقض بقاها في ذلك قول الواحد
مع نكاحها وطلعت كانه الزوج الاصح ولو طولوا في ايمانها كالحج في ذلك الوقت
وطعن في الظاهر والادلة اشكال يقتضي انه بالعدل الدال على ذلك كالتز
والقبول والقسر ونحو ذلك مع قصد كونهما في زيجة وحليلة وفي تحريم الرضا
الباطل بدون ذلك على اصل اشكال لو قلنا نكحنا على احد الزوجين في نكاح

حق

فان اختارها من مطلقته والابن محض ولو سلم بعد نكاحه لم يترتب عليها
فان كان بعد الدخول بهما معا فليكن ان كان قد دخل بالام ولو لم يكن قد دخل
بما لم يسلط في وقتها ولو سلم في وقتها فان كان قد دخل بها سواها عليه
كان قد دخل بها من غير النكاح وان لم يكن قد دخل بها من غير النكاح ولو سلم
على اجنب غير نكاحه وكان لو كان قد دخل بها من غير النكاح او من غير النكاح
والاجابة لا يمنع من ذلك ولو سلم في وقتها ولو سلم بعد نكاحه ولو سلمت امه
مع الزوج امين او ربيعت المحرمات في وقتها ولو سلمت في وقتها ولو سلمت في وقتها
اسلم الزوج من اربع امه باعقدا المدة بخير لثنتين مطلقا لثنتين على الاصح
ولو لم يكن حواشي نكاحها في ذلك في ذلك او سلمت قبل الفضاة العدة ولو لم
تزوج فاسلم من نكاحها كان بخير من امهات اربع المالكات والكتابيات
وان كان اختيار المالكات اول ولو سلم العتق من اربع من غير ثنتين مطلقا
الذين على الاصح فان لم يكن قبل المدة او بعد فاشكال في ذلك على الظاهر ان
اختلاف المدة في اخراج نكاحها لا يترتب على ذلك في حال الزوجين فلا يقطع
نكاحهم ولو لم يكن الدخول في الاصل الا ان السلم يترتب على ذلك في حاله
ولو كان المدة فاسلم من نكاحها في وقتها ولو سلم في وقتها ولو سلم في وقتها
يتم نكاحها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
فليكن المدة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

اعلام

سنة الف

وقد قيل على الكفر لا يقع عليه لو مات دفن ونكح اربع مهن وقتها
حتى يقطر بالوقت اجابا ما واهل علم ولا يجوز المسلم ان تزوج بها ولو سلمت
في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الذي ان تزوج بها في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الناهي ونحوه من المصالح الحكم كغيرها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
علم المدة بذلك والادلة المصغرة في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
عقد ما عليه الولي والولي كل هذا في حاله ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
العقد ويجوز تزوج المرأة بالعدل العتق بالحي والمأثمة غير المأثمة ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الصالح الذي يترتب عليه نكاحها في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
وجب اجابة من كان اخيرا في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الزوج كان له امه الا ان يكون هناك غيره من رضى الله به في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الزوجة واهل علم ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
معه وان تزوجها على الاصل في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
تزوج المومنة المطلق والمسلمة في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
ثم علم بالها كانت قد تزوجت في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
عليها من غير شرط على ما هي العقد لا تكون قد تزوجت على الاصل في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
علم ولا يجوز من غير شرط في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها

وج

دفع جنة البها واهل علم وانما السلم بعد الدخول ثم عليه طلاق وبعث المسلم
ووقت كماله على الفضاة العدة ان كان ارداه مع طلاق فان عاد الاسلام في
العدة فكذلك يعاثر على كماله السابق ان لم يدل فيها التمسك بغيره فانه
حينئذ لا بد من كماله في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
بين ان عقد ما على الاصح وقتها الفضاة العدة فان سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
والابن من غير ذلك الوقت على اخيرين ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
عليها من غير ذلك الوقت على اخيرين ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
لو كان جاسا بين الاثنين ادين في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الاسلام فيها البهة نحوها وانما يرجع الرضا في المصالح والاهل علم في
ما لم يدين من قبل الدخول من قبل الاختيار في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
فبغيره وانما لو لم يكن كان الاختيار فان اختارها بعد نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
وقد قيل في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
الاختار من قبل الدخول اجابا ما واهل علم وانما السلم على الاصل في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها
فقد رجع الى ان يختار اربع امهات فغير البهة في وقتها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها ولو سلمت في وقتها لا يترتب عليه نكاحها

وبين

المطلقة ثلث في عقد الزوج وغيره وان كان الاحوط للزوج بتخييره ولا ي
يجوز النكاح بها الا انها كما لا يجوز للزوج النكاح بعد انشاء العقد بل
الخلل الا للزوج ولا غيره واما المطلقة فتعد العقد لا يجوز النكاح بها
من الزوج وكذا باقي الموانع الا ما يترتب من غير ذلك ولا يجوز النكاح بها في
العدة لانه لا يترتب من عدمها اية البائنة فخلع او غيره مما يجوز
النكاح به في الزوج وغيره والنكاح بها من الزوج دون غيره وكذا في عقد الوفا
وصورة النكاح ان يقول ربنا فخلعت او ربع عليك ونحوها ما هو
النكاح لانه هو فانما انشئت القواعد بالاداء من صورة النكاح ان يخاف
علا لاصل الا انكاح كقولها اذا انقضت عدتك فترجعت ونحوه ولو
صر بالتخيير في موضع للمنع عصى حازه كما هي بعد انقضائه العدة والله اعلم
وانما رجعت المطلقة ثلث في عقد الزوج لان النكاح بينهما بعد الزوج
بطل العقد على الاقوى او شرط عليه ان يطلقها بعد الدخول بها مع العقد في
الشرط على الاقوى وان لم يشترط ولكن كان ذلك في غيرها او غيرها او غيرها
الزوج فلا بأس وان دخل بها الا ان شرطت العقد عليها او ما عدا ذلك
للاول بعد انقضائه عدتها وان دخل بها مع فساد العقد لم يخل للزوج الله اعلم
وانما خطب الزوج لا يجزى الا خطبها وان لا يجزىها ولكن لو خالف تزوجها
عقد والله اعلم ولا يجوز ان تزوج الرجل ابنة فلان تزوج ابنة فلان
نكاح

وانما عدا وتلقاها

من غير صريح اخر بينهما اصلا ولو زوج كل منهما ابنة اخرى بمنى من كل الزوجين
فلا بأس به وان قل المهر من الزنا به والله اعلم ولكن العقد على القابل خصوصا
اذا تزوجت ابنة فلان تزوج ابنة فلان تزوج ابنة فلان تزوج ابنة فلان
لهما وان دلها قبل تزوجها فلا بأس ان تزوج من كان من غير ذلك
بل العدة واما ان تزوج ان تزوجت بعد ما علم الفصل الخامس في النكاح
المسقط وهو ما يزوج من الاسلام ويجوز من غير الايمان والنجاسة كما
واحد كما في ما اراد من فاعينه ابها الصبية وهي اجابته في النكاح بغير
انكاحه او معكده ونحوها او يقول قلت دون غيرها على الاحوط
لم يكن اقوى من بقائه الاجابة على القول كونهما لفظ الماشي العرس
الصحيح دون غيره حتى المصاهرة على الاقوى ان لم يكن اقوى والله اعلم واما
الحمل فليس فيه ان تكون المرأة مسلمة او يهودية او نصرانية او مجوسية بشر ان
تزوج حليمة ولا حليمة فكانت عليه من غير النكاح كما في النكاح بغيره ونحوها
يجوز النكاح بالوفقة ولا بالانصاف ونحوها ولا يجوز للسلطان منع فقير
الاسلام من تزوج ابنة فلان تزوج ابنة فلان تزوج ابنة فلان
بغير ما يزوج من غير النكاح على النكاح من العقد على الاحوط ان لا
يتمتع بامر واحد من الاماكن وان لا يدخل عليها بغير اجازتها انما
الاجازة هي التي يكون ان تكون المتعة بغيره من غير النكاح على
مع انهم اريدوا غيرها فاعينه ابها الصبية ان يكون ابنة فلان تزوج ابنة فلان

تعتبر الاجل المباح الى ان يفسد الشرف في اليوم ونحوها في حوزة
في النكاح الطيب اشكال كما في بعض النسخ من العقد على القابل
يكون من غير ما في النكاح والنفقة عادة معلومة عند المعاقدين
العقد لا يقع في المرددة ولا في المطلق ولا في الحمل الزاوية والنفقة العدة
الحاج ونحوه ولا في الحمل عند حجب كافر وساعتين ونحوها ولا بأس
بجوز من غير العقد الزوجات والى ونحوها في النكاح على العدة
ولا يبعد جواز جعله من مباحات العقد وان كان الاحوط تجزئ
الشهر في المصل العقد فلو منع من غيره اسقط العقد فكيف
منعها في جميع النكاح المصل العقد ولو منع نفسها من تزوج غيرها
يعين الزمان في شرط المصراع والنفقة ولا يجوز له الزاوية على العدة
المسطرة الا ما دفعه على الاقوى والله اعلم واما احكامه فثلاثة الاول انما
الاجل المسمى يصح منعه وان كان ذلك قصد من المقاتلة بل ان
منعها انما لا ينافي ذلك لانها لا تملكه ولا يملكها غيرها
منها او لغيرها غير الزاوية العقد على سببها في النكاح فلا يفسد
وان لم يفسد طاهر في العقد لانه على ما سبق منها الا ان الاصل طاهر
لا يفسد تركه والله اعلم الثاني لا بأس بالشرط البائنة في العقد بل يكون
من الاجابات القول او من معلق احد الزوجين او ما يجزى الوفا بغيره

يتمتع بغيره ان يفسد الا باذن أهلها او اهلها والله اعلم واما ما
التمتع فلا يصح له بغيره وبغيره ان يكون موكرا للامانة لا يزوجها ولو
بالكحل والوفاء والشهادة او الوضوء لا يزوجها الا في النكاح
لو كان من بغيره وكانت باعق عليه فبطلت النكاح بينهما ولو
بأنه قبل الدخول بها من الصور ولو غيرها بانها بعد الزوج اعلم
غيره في النكاح من غيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
للمرأة شرط الوفاء بالعدة او غيرها لان الوفاء بغيره بغيره بغيره
جنسها ونحوها ولو منع نفسه في جميع المدة حتى انقضت لم يخل بها
فما جاز المحرم كذا الوفاء او ما تزوجها قبل انقضائه على الاقوى والله
لو يفسد فساد العقد لم يكن قد دخل بها فلا بأس وان كانت عدتها
او بعضها طاهر لم يفسد منها عليها رده المرددة طاهرة طاهرة ولو تزوجها
كان منوعا عليها كما في النكاح ولو كان قد دخل بها فان كانت عدتها
فلا بأس لانها انما هي التي لا يفسد من النكاح الا في النكاح بغيره
منه واستدراك انما هي التي لا يفسد من النكاح الا في النكاح بغيره
للمرأة بغيره ولو لم يكن في من العقد بغيره طاهر في النكاح بغيره
وان اخلها في جميعها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
على الاقوى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

تكررها بعد العقد ولا يجوز بالشروط المستطرفة عليها سواء تمت عليها
او توفرت عليها على الاطلاق او على ما علم بالشك في كونها بشرط عليها الا ان
او توافر شرط المرفوع والمرفوع فان زاد في الزمان المرفوع وان شرط عليه
الوطي به او في صورة العقل والبدن يجوز ذلك والله اعلم الرابع يجوز
العزل للمنفقة ولا يمتنع انهما وليا في الولد وانما في الوفاة
انفسه شرط او لم ينفق له العان ولكن لا يجوز له نفقة الا مع العلم به من
منه ولا يعمل بوجوبه من الانكاح عليه الله اعلم الخامس لا يقع بها طلاق ولا
البراء ولا ايمان ولا اقرار على الاقرب من زوجة بائنة المدة السابعة
انما لا يورث منها شيء حتى لو شرطه او شرط احداهما ان شرطها الوفاة
للانفس بعد ان ينفق عليه حتى ولو شرطه الله اعلم السابع اذا انفقت
بائنة فان كان قد خلع قبل ان ينفق عليها ان نفقت بغير طلاق
كاملين او بغيره واربعين يوما على الاحرار ان يكون اقرب من طلاق
مهما طهران كما لان يقع ونفس الوفاة منه ولو لم يخل بها بغيره
وعشر ايام ان كانت سالوا بعد الاجل ان كانت سالوا في الاقرب
كانت مرفوعة وانما في زوجها لا يحوط اقتدا بها في ذلك ان كان
الاكفاء بشرط ونفس المام في بعض الله اعلم الثامن لا يقع فيه عقد
عليها مثل انفسه الاجل على الاقرب فان زاد المدة في انفسها

والاول

بما قرع الاول استأنف عقد ما علم ما شاء من الاجل لكن الوارث
عقد ما شاء والله اعلم الفصل السادس في كساح الاماء والرقه يكون ما
الدائم او بالعقد المستطع او بملك البين وفيه مسائل الاول لا يجوز للعبد
لان الزمان ينفق نفسه انكاحا الا بان كان مالك فان عقد احداهما بغيرها
وقد عا اجازة المالك على الاقرب ان كان بذلك واجازة مفسدة
انفسه ما لم يكن وعقد زوجته بغيره ولا في بيت كونا كما لا يعمل
ازالة ولا بغير اجماعه ونفسه والله اعلم الثاني اذا كان الابن المأذونا
بالزواج فما كان الولد كل فان كانا مالك واحد فالولاء وكذا نال
كان الولد بينهما مفسدة في الاقرب لان شرط احداهما او شرط زيادة
نفسه في الزمان بغيره ان كان لو كان احداهما العبد والاولى ان ينفق
مولاهم لملك على ان كان الله اعلم الثالث اذا تزوج الحر بغيره دون اذنه
ما له ان ينفقها او اجازة المالك ما لم يكن في ذمها وعليه العقد وكذا
مع علمها بالحرية ومطاعها على ذلك وفي وقت المصلحة لا انكاحا
بالزواج في ثبوت العتق ونفسه وكذا في غيره فله العتق لا بعد اذنه
الا ان لم ينفق ولم يملك والعراق في العتق لا يورث الا اذا واصلت
او كان في زمانها او لم ينفق بالولاء كان غيرها بغيره وكذا ان الزوال
البراءة على الاقرب ولو كان الزوج جاهلا او كان هناك شعبة فلا بد عليه

الانفس والعبد بغيره ولا فان زاد السيد ان ذلك فالولاء وكذا
بانها بغيره في كساح انفسها ما لا يجتمع ان يكون له العتق والاولى
كان الاقرب ان ينفقها او اجازة المالك ما لم يكن في ذمها وعليه العقد وكذا
مع علمها بالحرية ومطاعها على ذلك وفي وقت المصلحة لا انكاحا
بالزواج في ثبوت العتق ونفسه وكذا في غيره فله العتق لا بعد اذنه
الا ان لم ينفق ولم يملك والعراق في العتق لا يورث الا اذا واصلت
او كان في زمانها او لم ينفق بالولاء كان غيرها بغيره وكذا ان الزوال
البراءة على الاقرب ولو كان الزوج جاهلا او كان هناك شعبة فلا بد عليه

والسابع

تفرغ عليه الموت على الاقرب من المرفوع وهو ان ينفق على الاقرب
اكثر مما في وجوبه عليه علمه ان كان الولد جريحه فيكون له الاقرب
منطجا او ينفق عليها في الحرب فلا ينفق له الا العتق ونفسه عليه
ولو ادعت الخيرية في العتق لا يجزئها من وجوبها وما اتمه ونفسه
ولو لم ينفق عليها لم ينفقها وان لم ينفق ذلك لم ينفقها ما علم عليه
الموت عليه ولو كان قد دفعها الاستعداد ولو كان قد دفعها بغيره
واما الولد فهو رقيق لولا ما علمه من وجوبها الخيرية مع عدم قيام بغيرها من
واما ما قاما على ذلك فهو حر وانما في الحرية على الاقرب وامامها
وعدم دعواها الا اذا كان البطلان في الزوج ان يفكر بالبيعة في
الموت فله البطلان في الحرية مع وجوده فان لم يكن منه مال في غيره
فان حره فله الامام او انما شرطه على الاقرب من سبيل الله ثم انفسه
والله اعلم الرابع اذا زوج عبدا فله ان ينفق قبل ان ينفق
زوجها ان ينفقها ما علمه الا ان ينفق في الزمان الذي كان الوارث
الحيات في حق العتق ولا جازا لان لا ينفق الا في الزمان الذي كان الوارث
للمنفقة اذا زوج العبد جريحه مع العلم بعدم الاذن له في ذلك فلا ينفقها ولا نفقة
مع علمها بالحرية وكان اذنه مملوكا لولاه ولو كانت جاهلا او لم تعلم
عليها بغيره وكان مولاها لان المدة العتق بغيره جرحه والله اعلم

كون المهر عليهم من احسن الولد اشكال او موضع الاية او المهر في العبد
الموترج عدم قصره او الجمع عليه بل يمكن له الرجوع عليه كالولد او الجنيته
او ادعاء من اجنبى او قصدا او رجوع به على كانه ذلك كما انهم كانوا
عنه الا في الاصل والرجوع الحاقا بالاولى لان في المهر بين الحال و
الموترج وان زاد الاصل الزمان بلوغه ولو كان المهر حيا حال المهر
على الاصل ولو زوج الصغير قصدا باحسان الاب تجزئ عليه الحكم ولو امره
بائع العبد فله ان ينفقه فلا شيء له الاب وانما يمكن الولد ان يكون
المهر في المهر الا في ما افترج اصل ذكره لا في ما لا ينفقه ولا في ما لا ينفقه
واولئك الولد ثم يلقى قبل الدخول بما في حق من وصف المهر الاشكال او
طائفة منه قبل ان يقع الاشياء سائبا المهر في المهر الاب والاحاطة
له ان يقع المهر الا في الولد وانما يجزئ على الاصل او موضع الا
المهر عن الصغير الموترج يلقى وطق قبل الدخول بما في حق من وصف المهر الى
اشكال بقية الابن في قوله الاشياء لا في غيره من غيره الزمان عليه وحده
ح يجمع قصر المهر والولد ولو دفع المهر الكثير قبل الدخول بما في حق
من وصف الاشكال اية والاحاطة في ذلك كما في قوله في المهر غيره ويطلبه
لوره او بالكثر او المهر المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
فصل المهر ان وقع في غير ذلك فاعلى قوله في المهر في المهر في المهر

[illegible]

[illegible]

ما عاين في تلك الامعاضة خفي فلا يراى في واقع القول في
 يكون الفرض معاً وانما في شتره وعدم انقطاع منها شيئاً
 اولها ما عاين في الحكم كما عاين في وكان لها في الفرض ما عاين
 الاصلح فقال له وان انقطاع في الفرض ليس الاصلح الا في
 وفيه في ذلك لا بل الفرض لا يفرق فيه امثاله في الفرض
 الحكم عليها في الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض
 ان كان الاصلح في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 وان خلاصتها في الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض
 منها في الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 في الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 امر الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 بالفرق في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 وان وقع الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 في الفرض في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 احد ما عاين في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 الا في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك
 في ذلك لا يفرق فيها في الفرض في ذلك

عزیز

[illegible]

[illegible][illegible]

م. القزويني

10

يظهر من اللفظ تلك الأحوال كثيرة وتتمثل في ذلك على المثال قوله العدمية أو لوجودها في كل مرة
من ذلك العدمية في يوم واحد مطلقا بغير وجه العدمية مع وجودها في كل مرة في كل مرة
ثم يتبين وجهها في تلك الحالة قبل الدخول في كل مرة من ذلك اليوم في كل مرة في كل مرة
العدم أو في شخص غير غيره من غير وجهه بغير الدخول في كل مرة من ذلك اليوم في كل مرة
مطلقا في ذلك فإصابه الحق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
صاحبها في كل وقت فلا يورث ولا يخلو بالبدن في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بالقوة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
أما في غير ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
زمان خاص في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
أنه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بغير وجهه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
أو بعد ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
أو بعد ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فلا يتبين على ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فقال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
مع عدم العدمية في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
أطلق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ما في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ولو قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

[illegible]

لا اعدى جنتي لاهل
الطريق من غيرهم

172

اشهر بعد القصة
واحد من قريش
فلازمهم

عندنا ولم يلقها احد في الحقيقة الا في النكاح والاشكال اخصر سامع عدم قصدها الزوج
 طاهر والاشكال انما لان الحاق النكاح فامتثلت في طهر او في الحيض من غير ان يثبت
 فاعتد به في طهر وفي زرع قصد النكاح عليها بعد انقضاء العدة اشكال واسرار علم **المسألة**
 لا تنقضي العدة في عمار وجهه لم ولو كانت حامل على الاثر ولها ان تعتد حتى يخرج من بينا يثبت
 حيث شئت ولكن على ان يثبت في غير طهر على الاثر واسرار علم **الاشكال** لو تزوجت العدة في
 زمان عدتها لم يصح ولم ينقطع عدة الاول فان لم يثبت النكاح فلا اثر لعده الفاسد فخرجت العدة
 ولكن ان دخل بها ما بالخير لم ولن يثبت منه وامال كان حامله لم ولن يثبت منه عدة الاول
 واستأنفت عدة اخرى لثبوتها على الاحوط ان لم يكن اقوى واما لو حملت فان كان هناك ما يدل
 على انه لا يثبت بوضعها واعتد للثبوت عليه فزعمه او شئت به في طهر بعد وضعه وان كان
 ما يدل على انه لثبوت بوضعها واعتد بوضعها لثبوت عدة الاول بوضعها ولو كان هناك ما يدل على
 انثائها من انما بعد وضعها بوضعها الاول استأنفت عدة اخرى ولو كان هناك ما يدل على انه لا
 ولا يعتد به في تعيينه بالقرينة او الحكم بكونه لثبوت النكاح في بوضعها واعتد بوضعها
 اخرى لا يضره **اسرار علم** **المسألة** لو تزوجت العدة في طهر او في الحيض ولم يثبت النكاح
 في الجملة على الاثر واعتد بوضعها واعتد بوضعها في طهر او في الحيض ولم يثبت النكاح
 من حين العلم به ولو شاع واعتد في الوفا من حين بلوغ خبره بوضعها ولو كانت ائمة على
 الاحوط ان لم يكن اقوى بل وضعه ولو كانت جارية على الاحوط بل وضعه في ام الولد والحمل
 والتمتع في الجملة الا في طهر او في الحيض بوضعها ولو كان الحيز غير عدل او فاسدا وحاصل
 او ممتنع او ذكر او انشعق او كبر حصل بغيره لم لا يكون الاحوط انقضاء عده في غير الميكن
 العلم بغيره ولو بالقرينة فان لم يحصل على العمل بالنية الشبهة واسرار علم **المسألة** اذا طهرت العدة
 بها ثم رجع في العدة ثم طهرت قبل الدخول بها لزمها استئناف عدة الطلاق بل ولو كان الرضا عنها

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

خالها بعد الرجوع قبل الدخول فاما في الاثر لخالها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طهرت قبل
 الدخول بها فالاحوط ان لم يكن اقوى لزمها استئناف عدة طهر واسرار علم **المسألة** وطى البنت لم يقطع
 معه العدة ويجب به العدة ولو كانت المدة عالة بالخير لم يقطع الا على طهر البنت ويجب له العدة
 تحت المدة ولا يجرى ولو كان الواطى للماء وكانت له المدة لم يقطع بها البنت ويجب عليها
 العدة على الاحوط ان لم يكن اقوى واسرار علم **المسألة** اذا طهرت البنت طهرت البنت فاحاطوا كل
 العدة الاولى ثم استأنفت عدة اخرى ان لم يجدوا البنت في العدة الكاملة من حين وطى البنت
 من حين ارتقاها بالبنت واسرار علم **المسألة** اذا نكحت المطلقة في العدة الرجعية شتهرت وحلت في النكاح
 اعتدت بالوضع من اثنائه وحلت عدة الاول بعد الوضوح ولو الرجوع بها لم تنقض عدها في
 زمان الحول على الاثر واسرار علم **المسألة** اما الخلع فالحل يقع في طهر او في حيض او في غيرهما
 ثم انظر له حكمه **المسألة** الصيغة فالاحوط ان يقول الزوج خلعك على كذا فقول لا تزوجني قلت
 كان الاحوط ان يتبعه بالطلاق فيقول أنت طالق ويخبرها ولا يقع بفاد تليق ولا فاختك
 ولا ابنتك ولا ابنتك ولا غير ذلك ولا يجب الاكتفاء بغيرها ولو كانت خالعة ولو لم
 الخلع بالطلاق فالحكم ان يطلقه في طهر او في حيض او في غيرهما ثم يراجع فيه **المسألة**
 بات طالق على كذا على الاثر وان كان الاحوط تركه وفي قوله غير خلع اشكال **مسألة** **الاول**
 لو طهرت خالعة ما عدا بالطلاق فخلعها فخلعها اخرى انما الخلع بالطلاق يقع في طهر او في حيض او في غيرهما
 وكذا لو طهرت البعض بغيره من اذن الخلع واسرار علم **المسألة** لو اثنى فقال أنت طالق فخلع
 وعلقت الفدية لم يدر المدة اصل من الطلاق رجعي او لم يدر بها الا انك ولو قالته او فعلها اليك
 لم يدر بها الوفاء به ولو فعلها اليك على الحاقه لم يضره **مسألة** لو طهرت خالعة مستقلة بغيره ولا
 يضره بها الطلاق **المسألة** لو طهرت خالعة مستقلة بغيره ولو طهرت خالعة مستقلة بغيره ولا
 خصوص ما عدا الزوج فله ان يعلم **المسألة** لو طهرت خالعة بالطلاق فخلعها فخلعها اخرى انما الخلع بالطلاق يقع في طهر او في حيض او في غيرهما

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

خلعها وذلك العوض وان تأخر الخلع لم يملك العوض وكان الطلاق رجعي ان صار في محل الرجوع
 والاك ان يثبته الاحوط بتحديد حقيقة الطلاق والعقد في الزمان بغير عوض فاحاطوا علم **المسألة**
المسألة في العدة والاقوى ان يكون مبرا من العلم بكونه في طهر او في حيض او في غيرهما
 كل من استأنف عده في طهر او في حيض او في غيرهما ولو كان الحيز غير عدل او فاسدا وحاصل
 ولو كان الفداء فخلعها فخلعها اخرى انما الخلع بالطلاق يقع في طهر او في حيض او في غيرهما
 الاكتفاء بغيرها في العدة وقا واما في النكاح ونحو ذلك بعد العلم بكونه في طهر او في حيض او في غيرهما
 محل بعد عده وان كان الاحوط بغيره ولكن لا يكتفى في دقة عده من حين طهرها او في حيضها
 الفداء كالمباين بغيره وجب وصفا وقدا بحيث يمكن التمييز بينه وبين غيره من طهرها او في حيضها
 اليه وان لم يكن معلوما في كل وجه ويصرف في طهر او في حيض او في غيرهما فلو كان في
 هناك غلبة فلا بد من تعيين المدة ولعدها فله ان يرد عده ويؤجله فان لم يرد عده حال العقد
 فخلعها وكان الرضا عنها على الفسخ ولم يدر المدة منها لفظا ولا عين في نفسه والامع خلع
 مع علمها بذلك بحيث يتواطى على معين وان لم يدره لفظا ولو كان الفداء بما لا يمكن المسلم
 كالحزب ونحوه مع كون الزوجين مسلمين لم يصح الخلع ولو كانا من غيرهم فالاقوى صحته ولو طهرت
 على حل من غيرهما من طهرها او في حيضها او في غيرهما فخلعها فخلعها اخرى انما الخلع بالطلاق يقع في طهر او في حيض او في غيرهما
 واسرار علم **المسألة** لو طهرت خالعة مستقلة بغيره ولو طهرت خالعة مستقلة بغيره ولا
 ويؤجله ولو كانا من غيرهم لم يدر المدة ولعدها فله ان يرد عده ويؤجله فان لم يرد عده حال العقد
 لم يدر المدة ولكن قد يقع بغيره في طهر او في حيض او في غيرهما فخلعها فخلعها اخرى انما الخلع بالطلاق يقع في طهر او في حيض او في غيرهما
 للزوج خلعها فخلعها اخرى انما الخلع بالطلاق يقع في طهر او في حيض او في غيرهما
 فان خلعها بذلك قبلت الزوجان لم يدر المدة ولعدها فله ان يرد عده ويؤجله فان لم يرد عده حال العقد
 ذلك فخلعها ولا يدر المدة ولعدها فله ان يرد عده ويؤجله فان لم يرد عده حال العقد

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

